# الفصل التاسع:

# البعد الدولي لحرب ١٩٤٨

نعيمة عبد ربه أبو مصطفى

اندلعت الاشتباكات المسلحة بين المناضلين العرب الفلسطينيين، والعصابات الصهيونية المسلحة الثلاث، (الهاغاناه/ الأراغون/ وشتيرن)، بمجرد صدور قرار تقسيم فلسطين، عن الأمم المتحدة (١٩٤٧/١١/٢٩)، ومالت كفة القتال لصالح المناضلين، رغم تواضع سلاحهم وندرة ذخيرتهم، حتى أن مندوب الولايات المتحدة، في الأمم المتحدة " أورين أوستين "، طالب مجلس الأمن، في ١٩٤٨/٣/١٩، بإلغاء قرار التقسيم، حتى تحمي الولايات المتحدة صنيعتها من الهزيمة الكاملة. هنا تفتق ذهن القادة الإرهابيين الصهاينة، عن حلٍ فريد يعمل على ترجيح كفة القتال لصالحهم، ويرغم الولايات المتحدة على تعديل وجهة نظرها، أيضًا، فكانت مذبحة دير ياسين في ١٩٤٨/٤/٩. والمستهجن أن أجهزة الإعلام العربية أسهمت، أغلب الظن دون أن تعي، في ذرع الرعب في نفوس العرب، بترويجها لأنباء تلك المذبحة مرارًا وتكرارًا، بدلاً من أن تتجه تلك الأجهزة بدعاياتها، إلى الرأي العام الغربي.

من المهم لنا، اليوم، أن نعود إلى حرب ١٩٤٨، ونستعرض البعد الدولي، إبان تلك المرحلة، لنلتمس منها الدروس والعبر، التي قد تنفعنا في الوقت الراهن من الصراع العربي - الصهيوني، ونحاول تقييم

الأدوار الاستعمارية للدول العظمى، والتي يستمر نشاطها منذ ١٩٤٨ حتى يومنا هذا، ودور المؤسسات الدولية، وموقفها من حرب ١٩٤٨.

لقد تجلى الموقف الدولي، قبل قيام الحرب، نحو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لأسبابٍ اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية، فسارعت الدول الغربية بتأييد هذا الموقف، وكان لكل دولة صورة مختلفة عن الأخرى في شكل التأييد، ومشتركة معها في الهدف.

**١- بريطانيا والدول الأوروبية:**

انطلقت الشرارة الأول من بريطانيا، حينما صدر " وعد بلفور "، في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧[١]، لتنفيذ ماوعدت به اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهزام الدولة العثمانية، الذي أدى إلى تقسيم الوطن العربي إلى عدة دويلات، كان نصيب بريطانيا منها فلسطين والأردن والعراق. بذا سنحت الفرصة، لبريطانيا، من أجل تحقيق وعدها لليهود، ساعيةً، في سبيل تحقيق ذلك، إلى موافقة الدول العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وفرنسا حليفتها في الاستعمار، آنذاك، التي لم تخذلها في تحقيق ذلك.

سبق لفرنسا أن قدمت عدة وعود لليهود " بإعادتهم " إلى " أرض الميعاد "، وبدأ النشاط الفعلي للإرساليات الفرنسية في القدس وضواحيها، منذ عام ١٨٤٠، وكانت الدولة العثمانية تعارض هذه الإرساليات، إلا أن

(١) إبراهيم الإبراشي، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٣٤.

فرنسا استطاعت أن ترسخ وجودها بجانب الجاليات اليهودية في فلسطين، عن طريق إنشاء المدارس، ونشر الثقافة الفرنسية، وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين[١].

قدم موسوليني، زعيم إيطاليا، وعودًا أخرى لليهود، بتقديم المساعدة لهم في بناء اقتصادهم، وأعرب موسوليني، أيضًا، عن تأييده وحماسته للمشروع الصهيوني. حيث تمكنت إيطاليا من تأسيس أول قنصلية لها في عام ١٨٧٢، في القدس[٢]، وكانت تمارس السياسة الفرنسية نفسها، وهي الوقوف إلى الجانب اليهودي، و دعمه، وقد رحبت ايطاليا بوعد بلفور، عندما عرض على " عصبة الأمم " في جنيف.

كما وجهت الحكومة الألمانية خطابًا إلى رئيس المنظمة الصهيونية، تيودور هرتسل، سنة ١٨٩٨ أكد فيه قيصر ألمانيا استعداده لمناقشة توطين اليهود في فلسطين مع السلطان العثماني حليف ألمانيا[٣]، في ذاك الوقت، وأن القيصر أبدى استعداده لاستقبال وفد يهودي، يحمل اليه معلومات مهمة لتوصيلها إلى سلطان اسطنبول.

ساعدت ألمانيا، عن طريق فرق " الجستابو "، و " الصاعقة "، في تهريب اليهود إلى فلسطين، وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية، وسمح لليهود بالاتفاق مع الحكومة الألمانية على أخذ بضائع وسلع ألمانية بقيمة

(١) أحمد ذكي الدجاني، **مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ص٢٤٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٨.

(٣) **الصفحة نفسها**، ص ٢٤٨.

ما يملكون في ألمانيا (مقايضة الهعفرا) [١]، وقد هاجر من ألمانيا، خلال الفترة ١٩٣٣ - ١٩٤١، أكثر من ٣٥ ألف يهودي إلى أرض فلسطين[٢]، معظمهم من الأطباء، والمحامين، والمهندسين، والصناع المهرة، الذين أحضروا معهم الخبرات، والبضائع، والسلع. وكانت ألمانيا تدفع للوكالة اليهودية تكلفة استقبال اليهود المهاجرين للإقامة في فلسطين، وبناء المستوطنات لهم.

أما التعويضات الألمانية التي دفعتها الحكومة الألمانية لليهود، تعويضاً عن اضطهاد هتلر لليهود، فقد أسهمت هذه التعويضات، في بناء اقتصاد اليهود أثناء حرب ١٩٤٨، وبعدها وحتى يومنا هذا.

عارض ممثل الهند المسلم، في لجنة التحقيق الخاصة، التي عقدتها الأمم المتحدة، قرار تقسم فلسطين، وانضم إليها، ممثل إيران وهو مسلم أيضًا، وممثل بلدية يوغوسلافيا - آنذاك - ولم تجد هذه المعارضات، حيث أن المخطط البريطاني يسير كما تم رسمه، لتسليم فلسطين إلى اليهود تحت غطاءٍ عالمي.

اعتبر الانتداب البريطاني على فلسطين، بمثابة مخطط عالمي لتنفيذ " وعد بلفور "، واستمرارًا لدعم بريطانيا المستمر للدولة " اليهودية "، المتمثل في صور عديدة، منها إصدار القوانين واللوائح التي فتحت أبواب هجرة اليهود إلى فلسطين تحت تنظيم الوكالة اليهودية ذات التوجه والارتباطات الصهيونية، ونقل ملكية مساحات واسعة من أراضي

(١) الصفحة نفسها، ٢٤٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٩.

الفلسطينيين إلى تلك الوكالة[١]، كما تعمدت السلطات البريطانية اغراق فلسطين بسيل من المهاجرين " اليهود "، الذين أخذو يزاحمون الفلسطينيين في مجالات العمل المحدودة، ضمن إطار محدودية الطاقة الاقتصادية لفلسطين، في ذلك الحين، وذلك للتخلص من المهاجرين " اليهود " المتدفقين إلى الدول الأوروبية الغربية من شرق أوروبا، كما اعتمدت السلطات البريطانية سياسة إرهاق الفلسطنينيين بالضرائب الباهظة على الواردات، وعلى الفلاحين، وذلك لدعم الصناعات " اليهودية" الناشة في فلسطين، آنذاك، فقد بلغ عدد العرب في فلسطين، عام ١٩٤٦، ما مجموعه ١.٢١.٩٣٠، واليهود ٥٥٣.٦٠٠، بإجمالى عدد سكان ١.٧٦٤.٥٣٠، وبنهاية حرب ١٩٤٨، سيطرت الحركة الصهيونية عبر " الوكالة اليهودية " على ٢٠.٨٥٠كم٢، من مساحة فلسطين الكلية، البالغة ٢٧.٠٢٧كم٢[٢]. بالرغم من جميع أشكال المقاومة التي قام بها الفلسطينيون على مدار قرن من الزمان، فإن، " اليهود " استمروا يتمتعون بما أهدته لهم بريطانيا، من سياسة وثقافة الاحتلال حتى يومنا هذا.

لم تكن بريطانيا في حاجةٍ إلى قرار من الأمم المتحدة لتسليم مقاليد الحكم لليهود، متجاهلةً الانتداب الدولي لها على أرض فلسطين، وكان من

(١) محمد عبد الرؤوف سليم، **العرب وتقسيم فلسطين**، القاهرة، دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤، ص١٥٤.

(٢) **الأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة آسيا**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٨٥، ص١٣.

الطبيعي أن تسلم مقاليد الحكم لحكومة فلسطينية، ولكن بريطانيا طبقت سياسة الأمر الواقع، الذي فرضته من قبل على أرض فلسطين، فما كان الا أن سلمت القوات البريطانية معسكراتها، ومواقعها للعصابات الصهيونية، بالرغم من ملاحظة الكثيرين في المنطقة العربية، للإرهاب المُمارس من قبل الحركة الصهيونية على البريطانيين، ففرضت الحركة الصهيونية سياسة الأمر الواقع على بريطانيا، في تنفيذ ما وعدت به، وأعدت له بريطانيا، سلفًا، لخلق كيان ذا طبيعة استعمارية تحت لافتةٍ " يهودية " في فلسطين.

سلمت بريطانيا مناطق الجليل، إبتداءً من شهر مارس/ آذار، وأوائل إبريل/ نيسان، لعام ١٩٤٨، ولم تنتظر موعد انتهاء الانتداب، وذلك بموجب قرار التقسيم، الذي أعلنت بريطانيا موافقتها عليه، والاستعداد للقيام بتنفيذه[١]. أما أجزاء الأراضي المفترض تسليمها للعرب، فتمسكت بها بريطانيا، للَّحظةِ الأخيرة من نهاية الانتداب، فكانت القوات البريطانية لا تسمح لأي قواتٍ عربيةٍ من الاقتراب من معسكراتها، في الوقت الذي كانت تقوم ببيع الأسلحة، والذخائر، والمعدات، ومهماتٍ عسكريةٍ أخرى، للجانب اليهودي.

**٢- الولايات المتحدة الأمريكية:**

تشجيع المصالح التجارية الأمريكية، واحتواء التهديد السوفييتي، والحد من تدخله في الشرق الأوسط، والحد من التفوق البريطاني في

(١) محمد عزة دروزة، **الحركة العربية الحديثة**، صيدا، المكتبة العصرية، ج ٤ و٥، ١٩٦٠، ص١٣٤.

الشرق الأوسط، لهذه الأسباب أجمع المسؤولون الأمريكيون على أهمية الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط عامة، وفي فلسطين خاصة. قبل الحرب العالمية الثانية، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة خاصة بها لحماية هذه المصالح، وكانت تتجنب التورط سياسيًا، أو تحمل تبعات سياسية، خاصة أن هذه المنطقة كانت منطقة صراع للقوى الأوروبية الكبرى، إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية، الحرب العالمية الثانية مع حلفاءها، فازدادت التزاماتها، واهتماماتها السياسية والعسكرية[١]، وهي مدركةٌ سلفًا الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية.

وصل التعاطف الأمريكي، مع الحركة الصهيونية درجة كبيرة، جعلت الكونجرس الأمريكي، يؤيد إنشاء " وطن قومي لليهود " على أرض فلسطين في عام ١٩٢٢، وسَّجل هذا التعاطف بقرار رسمي وقعة الرئيس الأمريكي وارين هاردنج، في ٢١ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٢[٢]. كما صدر بيان لوزارة الخارجية الأمريكية، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٨، يعرب عن أمل الولايات المتحدة الأمريكية، في التعاون مع بريطانيا حول انتداب الأخيرة على فلسطين، والتعديلات الخاصة بذلك، وفي عام ١٩٣٩، رفض الرئيس الأمريكي روزفلت، لما جاء في " الكتاب الأبيض• ". في ١١ مايو/ آيار ١٩٤٢، أقرت المنظمة الأمريكية،

---

(١) رؤوف عباس حامد، **التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية**، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، المجلد ٢٧، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٨١، ص٣١٢: ص٣٤٠.

(٢) محمد خيرى طلعت، **القضية الفلسطينية (دراسة في الوثائق الأمريكية ١٩٢٢ - ١٩٥٦)**، المنيا، م مؤسسة الأفراد، ١٩٩٧، ص١.

(•) الكتاب الأبيض: أصدرته الحكومة البريطانية، في ١٧ مايو/ آيار ١٩٣٩، لامتصاص

في اجتماع لها في نيويورك ببرنامج " بلتيمور " لإنشاء " الدولة اليهودية "، وفي عام ١٩٤٤، وقعت اتفاقية النفط الأنجلو أمريكية[١]، والتي هدفت إلى استغلال موارد الشرق الأوسط النفطية، عن طريق تمكين الشركات النفطية الأمريكية من نفط العرب، حيث أن شركات النفط الأمريكية، آنذاك، هي المسؤوله عن إمدادات النفط إلى أوروبا، واليابان. كما كان روزفلت في حاجة ماسة إلى مساعدة الشخصيات اليهودية الأمريكية لإعادة انتخابه، للمرة الرابعة، وهنا كانت بداية تدخل اللوبي الصهيوني، في السياسة الأمريكية. فالبرغم من أن العديد من المستوطنات اليهودية التي أنشئت خلال القرن التاسع عشر، في فلسطين بأموالٍ يهودية أمريكية، فإن عدد الأمريكيين العاملين فيها كان قليلاً[٢]، بالدرجة التي تسمح بالتدخل الأمريكي المباشر، في شؤون فلسطين لحماية هذه المصالح، فاعتمدت الإدارة الأمريكية على الوجود البريطاني، حليفها للقيام بهذه المهمة.

أعد اليهود أنفسهم لإقامة دولتهم المزعومة على أرض فلسطين، على

---

الغضب العربي، وتهدئة الأوضاع مع العرب الساخطين على قرار تقسيم فلسطين، وجاء في ذاك تراجع بريطانيا التام عن فكرة قرار تقسيم فلسطين، وإقرار بريطاني بأن إقامة دولتين مستقلتين على أرض فلسطين، واحدة يهودية، والأخرى عربية، أمر غير عملي، ولكن الهدف المعلن من وراء هذا الكتاب هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، في غضون عشر سنوات، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة، تضمن حماية المصالح الحيوية والمتطلبات الاستراتيجية والتجارية لكلا البلدين.

(١) **المصدر نفسه**، ص٤.

(٢) محمد عبد الرؤوف سليم، **فلسطين في العلاقات الأمريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى**، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، المجلد ٢٧، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٨١، ص١٧٩: ص١٩٨

أساس وعد بلفور، مستندين في تحقيق ذلك على القوة العالمية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي سارعت بفتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين، دون أي شرط من سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٧، وذلك بإصدار قرار من الرئيس الأمريكي، آنذاك، هاري ترومان، [١] وحين صدور قرار التقسيم، في ١٩٤٧ هرولت الولايات المتحدة الأمريكية تفتح له أبواب التطبيق، سواءً أمام الأمم المتحدة، أو في عواصم العالم، إلا أن الولايات المتحدة لم تغفل الجانب العربي، وذلك للحفاظ على مصالحها لدى الطرفين المتصارعين. فخصص الكونجرس الأمريكي، في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٦، قرضًا بمبلغ ثلاثمائة مليون دولار، لتحسين الأحوال المعيشية للعرب في فلسطين، وكذلك لدعم المصالح الأمريكية الاستراتيجية، والسياسية في الشرق الأوسط. فقام الرئيس الأمريكي، هاري ترومان بإبلاغ الملك عبد العزيز آل سعود، عاهل السعودية، بأنه يؤيد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وأنها لن تضر بمصالح السكان الأصليين، وأوضح ترومان أن هدف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على حقوق السكان العرب، واليهود في فلسطين، وأنها سوف تمنح الفلسطينيين أموالاً لمساعدتهم على الأحوال الاقتصادية المتدنية[٢]، واضعةً أصحاب الحق مع مغتصبيه في سلةٍ واحدة، وبالرغم من هذه الخطوة، التي أتخذتها

(١) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٩٨، قراءة في يوميات الحرب**، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص٢٥.

(٢) فرد لوسون، إدارة ترومان والفلسطينيون، في، ميخائيل سليمان (محررًا)، **فلسطين والسياسة الأمريكية من نيلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص٨٦.

الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها ماطلت في إرسال هذه الأموال.

قال جورج مارشال، وزير الخارجية الأمريكية، في عام ١٩٤٧[١]، من أهمية الموقف الأمريكي المؤيد لقرار التقسيم، والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، على بعض الدول كي تؤيد قرار التقسيم، وذلك لطمأنة الدول العربية الرافضة لقرار التقسيم، على وعدٍ بأن السياسة الأمريكية سوف تتغير، في القريب العاجل، لصالح الفلسطينيين، حيث يتم وضع فلسطين تحت وصاية دولية لعدة سنوات، كي يتاح لكل الأطراف المعنية مراجعة الحقائق، والمواقف من جديد، وهو نفس الموقف الذي نراه على الساحة السياسية، الآن، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على السياسة الأمريكية، عند صدور قرار التقسيم، فهي لم تتغير في مضمونها، ولكنها ترتدي أثوابًا متعددة، لتبعد الأنظار عن حقيقة نواياها، وهي التحيز التام للصهيونية العالمية، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا على التجهيزات العسكرية والأسلحة للمقاتلين العرب، قبل وأثناء حرب ١٩٤٨[٢].

خشي الرئيس الأمريكي، ترومان، من أن الإنسحاب البريطاني، في ١٤ مايو/ آيار ١٩٤٨عن أرض فلسطين قد يخلق فراغًا عسكريًا يملأُه الاتحاد السوفييتي، تحت شعار الحفاظ على السلام الدولي، لذلك، الوجود اليهودي على أرض فلسطين، سيحقق الأمن الأمريكي في المنطقة. كانت المخابرات الأمريكية يقظة، طوال الوقت، تتابع عن كثب التحركات

(١) هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٨.
(٢) فرد لوسون، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٦.

العربية، سواءً السياسية منها، والعسكرية، وتؤكد لليهود بأن الجيوش العربية في حالة تردد، ولن تدخل أرض فلسطين، إلا بعد انسحاب القوات البريطانية، وفي ذات الوقت، كان اليهود على أهبة الاستعداد لاستلام مقاليد الحكم من الانتداب البريطاني.

صرح مستر إلالوسون السفير الأمريكي في إسرائيل، وهو يقدم أوراق اعتماده إلى رئيس دولة إسرائيل، وقال " لا يسعني إلا الفخر بما قامت به بلادي، في سبيل إنشاء بلادكم، وجدير بنا نحن الأمريكيين الذين ندين بحضارتنا إلى الكثير من إلهام أبناء إسرائيل، أن نعمل متحدين مع أحفادهم في المهمة العظمى، وهي بناء أمة حديثة في الأراضي المقدسة " [١].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، التخفيف من تآمرها، وانحيازها لليهود، فقامت بتخصيص برنامج معونه للأهالي الفلسطينيين، الذين هجَّروا من أراضيهم، وساءت أوضاعهم، وفي محاولة أخرى لكسب رضا الشعوب العربية! فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية، عدة مقترحات لإسرائيل للموافقة على منح تعويضات للمهجرين الفلسطينيين، وبذلت الولايات المتحدة الأمريكية، محاولات لإقناع إسرائيل بالموافقة على إعادة بعض العائلات الفلسطينية إلى الأراضي، التي احتلتها إسرائيل، ولكنها محاولات فحسب، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية إقناع إسرائيل بأيٍ من الحلول العادلة للفلسطينيين الذين اغتصبت أراضيهم.

(١) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٥.

هدفت السياسة الأمريكية، خلال فترة الأربعينيات، إلى ترسيخ الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، في محاوله لمنع الاتحاد السوفييتي من بسط سيطرته على هذه المنطقة، وحماية المصالح التجارية والاقتصادية الأمريكية، والتظاهر بإرضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضًا، حفاظاً على المصالح السياسية والاستراتيجية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، والحد من الدور البريطاني في المنطقة العربية.

**٣- الاتحاد السوفييتي:**

تسرب النفوذ السوفييتى إلى المشرق العربي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مستغلاً التناقضات التي كانت سائدةً حينذاك، بين أهالي المنطقة، والاستعمار البريطاني لفلسطين[١]، اتضحت الرؤية السوفييتية، عندما وافق ستالين في مؤتمر بالتا، في فبراير/ شباط ١٩٤٥، على تقرير الوطن القومي لليهود في فلسطين، وعلى فتح أبواب الهجرة اليهودية. كما وافق الوفد السوفييتي في مؤتمر نقابات العمال العالمي، الذي عقد في لندن، فبراير/ شباط ١٩٤٥، على قرار يقضي بأن الشعب اليهودي، يجب أن يمكن من مواصلة إعادة بناء فلسطين كوطن قومي لليهود[٢].

امتنع الاتحاد السوفييتي عن التصويت على أي قرارا ت تتعلق

(١) محمد كمال يحيى، التأييد السوفييتي لإسرائيل، جذوره ودوافعه، **المجلة التاريخية المصرية**، المجلد ٢٧، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٨١، ص٣٤٢: ص٣٦١.

(٢) محمد نصر مهنا، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ - ١٩٦٧**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ١٢٣.

بالقضية الفلسطينية، وذلك لمساندة قيام الدولة اليهودية، والسماح للهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، ولم يسهم الاتحاد السوفييتي بالدعم المالي لوكالة غوث اللاجئين، ولم يكن متحمسًا للحديث عن حق عودة اللاجئين، أو التعويضات[١]، وعند طرح قضية فلسطين لأول مرة على الأمم المتحدة (ربيع١٩٤٧)، أعدت الخارجية السوفييتية " مشروع جروميكو "، لتسوية القضية، وقضى بتكوين دولة اتحادية، بنسبة الثلثين للعرب، والثلث لليهود لكن الرؤساء العرب رفضوا هذا المشروع، بمجرد تسلمه[٢]. فما كان إلا أن عبر السوفييت رسميًا، عن موقفه هذا أمام الأمم المتحدة، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، عندما أيد الاتحاد السوفييتى قرار التقسيم، زاعماً أن في هذا القرار حل لمشكلة فلسطين، فالاتحاد السوفييتي كان الدولة الثانية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث عدد اليهود الموجودين فيه[٣]. كما كانت هناك آراء سوفييتية ترى في يهود فلسطين تقدميين، و ثوريين، و بروليتاريين في مقابل أنظمة الحكم الرجعية في المشرق العربي، وهو ما يعكس اهتمام السوفييت بالشأن اليهودي على حساب الجانب الفلسطيني، متذرعين بوجود الإقطاعيين العرب المتخلفين، مقابل اليهود المتقدمين في الأعمال الاقتصادية، وبالتالي، فإن الحكم اليهودي سوف يتناسب مع مصالحهم، و طموحاتهم في المنطقة، وتسهيل نشاط الشيوعية في المشرق العربي،

(١) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٢) عبد القادر ياسين، السوفييت وحركة التحرر الوطني العربية، **رؤيه**، تشرين أول/ أكتوبر، العدد٢٤، فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٣، ١٧٦: ١٨٢.

(٣) يحيى، المجلة التاريخية، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٤٢: ص٣٦١.

التي تضطهد الشيوعيين. وقد وضع السوفييت في اعتبارهم الروابط الوثيقة بين اليهود الأمريكان، و اليهود في فلسطين، وأدركوا احتمال أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، لتحل محل بريطانيا في هذه المنطقة، وبالتالي استقطابهم لليهود السوفييت، سوف يقلل من تأثير الدور الأمريكي على المنطقة، خاصةً وأن هناك عدد كبير من اليهود الروس لهم ولاء للاتحاد السوفييتي.

أصر المندوب السوفييتى في الأمم المتحدة، على إنشاء دولة يهودية في فلسطين، متجاهلاً آمال العرب، وحقهم في فلسطين، بل أن السوفييت استغلوا قضية اليهود المشردين على حساب العرب، للإعلان عن موافقتهم على قرار التقسيم، هادفة من ذلك - أيضًا - ضرب بريطانيا، وإبعادها عن المشرق العربي، لتدخل هي، وتنشر نفوذها في المنطقة. ظل الاتحاد السوفييتي في التغاضي عن موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل ومؤيداً لها، حيث ظهر التأييد الرسمي للشيوعيين، في بولندا، التي كانت تضم وزراء شيوعيين في حكومة الاتحاد الوطني، أبلغت اليهود داخل حدودها أن من يرغب في الهجرة إلى فلسطين فليتفضل، وكذلك خصصت السلطات التشيكية، تسع قاطرات لنقل اليهود من الحدود البولندية إلى الحدود النمساوية، وأسهمت في إقامة معسكرات مؤقته للمهاجرين اليهود. كما قدمت السلطات الرومانية، واليوغوسلافية مساعدات استثنائية، لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين[١].

زود الاتحاد السوفييتي العصابات الصهيونية، العاملة في فلسطين

(١) **الصفحة نفسها**، ص٣٤٢: ص٣٦١.

بالمعدات العسكرية، إلى أرسلت عن طريق تشيكوسلوفاكيا، والتي استمر إمدادها لهم حتى بعد حرب ١٩٤٨، حيث بلغت قيمة هذه المعدات ١٦.١ مليون دولار، في الفترة الأولى من النزاع المسلح بين العرب واليهود. وكانت ترسل عبر المرافيء، في يوغوسلافيا تحت حراسة ميليشيات الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، وشملت هذه المعدات، كميات من الأسلحة، والطائرات المائية من طراز " مرشميدت "، وطائرات بريطانية من طراز " سبيتفاير "، و " موسكيتو "، ودبابات، ومدفعية ميدان مضادة للطائرات، وقاذفات لهب، ومدافع مضادة للدبابات، بالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الدفاع التشيكية، بموجب اتفاق عقدته مع منظمة " الهاجاناه " الإرهابية، بتدريب عدد من ضباط الجيش اليهودي، في تشيكوسلوفاكيا، ومن بينهم ضباط طيران. كما قدم إلى فلسطين، خبراء من مصانع " سكودا " التي تمتلكها الحكومة التشيكية، لمساعدة اليهود على تحويل الطائرات المدنية إلى طائرات حربية، وذكرت وزارة الخارجية البريطانية، أن أسطولاً صغيراً من الطائرات يحمل علامة دولة غير أوروبية، كان يشترك في نقل العتاد من تشيكوسلوفاكيا، إلى إسرائيل، بعد قيامها مباشرة[١].

أعلن المندوب السوفييتي في الأمم المتحدة، في ٤ مايو/ آيار ١٩٤٨ أي قبل إعلان دولة إسرائيل بعشرة أيام، أعلن أنه توجد دولة يهودية، بالرغم من محاولات بلاد معينة إعاقة تنفيذ قرار التقسيم[٢]، قاصدًا بذلك

(١) **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

(٢) محمد نصر مهنا، **السوفييت والقضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص ١٥.

التلميح لمعارضة الدول العربية.

قدم الاتحاد السوفييتى اعترافًا قانونيًا، و مباشراً بالدولة اليهودية، فور قيامها، واعتبر أول دولة تقدم هذا الاعتراف القانوني، فقد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك. وفي خلال شهري أغسطس/ آب، و سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٤٨، تم تبادل البعثات الدبلوماسية بدرجة مفوضية بين الاتحاد السوفييتي، وإسرائيل، وتم افتتاح مقر البعثة السوفييتية، في أغسطس/ آب ١٩٤٨، في تل أبيب، وفي ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٨، وصلت جولدا مائير، ومعها أعضاء البعثة الدبلوماسية إلى موسكو، كأول مبعوث دبلوماسي لإسرائيل، وتم اعتماد أوراقها في الكرملين، في ١٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٨[١]، وتم بعدها الاتفاق على التعاون الاقتصادي، وإمداد إسرائيل بالمواد الغذائية اللازمة، وأيضًا، باليهود المهاجرين إلى إسرائيل.

غاب دور السوفييت المؤيد للعرب، قبل أو خلال أو بعد حرب ١٩٤٨، ولكن كل المواقف السوفييتية أيدت قيام الدولة اليهودية، وساندت اليهود السوفييت للهجرة إلى فلسطين، ونشر الفكر السوفييتي داخل الوطن العربي، ولم يشارك السوفييت حتى في لجان الهدنة عام ١٩٤٩، ولا في " لجنة التوفيق الدولية "، التي تكونت لكي تعمل على تنمية العلاقات الحسنة بين إسرائيل، والعرب، ووضع الأماكن المقدسة، تحت إشراف الأمم المتحدة، والسماح لمن يرغب من اللاجئين الفلسطينيين، في العودة

(١) محمد كمال يحيى، **السوفييت والقضية الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٦٧)**، القاهرة، دار الطباعي، ١٩٨٦، ص٥٩.

إلى ديارهم، أو دفع التعويضات لهم.

**٤- الأمم المتحدة ومجلس الأمن:**

أنشئت الأمم المتحدة، في سان فرانسيسكو، في ٢٦حزيران/ يونيو ١٩٤٥، وكانت فلسطين - حينذاك - تحت الانتداب البريطاني، بموجب " صك الانتداب "، الصادر عن " عصبة الأمم "، في عام ١٩٢٢[١]، وأثناء سريان الانتداب، كانت فلسطين تتمتع بمركز دولي مستقل، وتملك السيادة على أراضيها، وكانت إرادتها بيدها من الناحية النظرية، فحسب، وفي الواقع العملي فهي بيد بريطانيا[٢]، ولكن الأمم المتحدة لم تمنحها هذه الاستقلاليه لفترة طويلة، فكان الغرب يحث الخطى لإقامة إسرائيل مع إنشاء الأمم المتحدة، ليكون هناك مشروعية، وتصديق دولي على قرار التقسيم، فما كان للغرب إلا ماسعى نحوه!

طالبت بريطانيا بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بين ٢٨ إبريل/ نيسان و ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٧، وإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة معنية بفلسطين، تسمى " لجنة فلسطين "، لدراسة المشكلة الفلسطينية، عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى لجنتها الأولى بمهمة تحديد نطاق المشكلة، وقامت اللجنة بزيارة فلسطين، والاستماع إلى ممثلي " الوكالة اليهودية "، الذين طالبوا بالتصريح لهم بالهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، وإقامة دولة لهم في فلسطين، كما استمعت اللجنة إلى ممثلى " الهيئة العربية العليا "، الذين طالبوا بوضع حد للانتداب، فورًا،

(١) الأمم المتحدة وقضية فلسطين، **الأمم المتحدة**، نيويورك، ١٩٩٧، ص ٧.
(٢) الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة، **الأمم المتحدة**، نيويورك، ١٩٨٢، ص٣.

وإقامة حكومة ديموقراطية ذات سيادة على فلسطين[١]. قدمت اللجنة تقريرها بالاقتراح على الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء لجنة تحقيق خاصة، توضع تحت تصرفها جميع الوسائل اللازمة، لتقديم مقترحات لحل القضية الفلسطينية، وبالفعل وافقت الجمعية العامة على تكوين لجنة تحقيق خاصة، في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٧[٢]، وتم تشكيل اللجنة من ١١ دولة، استبعد منهم الدول العربية والدول الكبرى، ولعب اللوبي الصهيوني دوره في التأثير على هذه اللجنة بأن أقحم اليهود الموجودين خارج فلسطين، في نطاق المشكلة، وأنهت اللجنة أعمالها، في ٣١ أغسطس/ آب ١٩٤٧، باتفاق أعضائها على مسألة إنهاء الانتداب، ومبدأ الاستقلال، وعلى دور الأمم المتحدة في الوصول إلى قرار بشأن تسوية القضية الفلسطينية، وأوصت غالبية أعضاء اللجنة (أورجواي، وبيرو، وتشيكوسلوفاكيا، والسويد، وجواتيمالا، وكندا، وهولندا) بتقسيم فلسطين دولة عربية، ودولة يهودية، على أن يكون لمدينة القدس مركز دولي تحت السلطة الإدارية للأمم المتحدة، ويربط الكيانات الثلاثة إتحاد اقتصادي، كما اقترحت خطة الأقليات التي قدمتها إيران، والهند، ويوغسلافيا، إقامة هيكل فيدرالي مستقل، مكون من دولة عربية ودولة يهودية، وتكون القدس عاصمة الاتحاد، وامتنعت استراليا عن التصويت [٣]. فجاء التقرير بما لا يرجوه العرب، وهو قرار تقسيم فلسطين إلى دولة

(١) الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٧، ص٣.

(٢) محمد نصر مهنا، **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ - ١٩٦٧**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ١٣٧.

(٣) الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٧، ص٧.

عربية وأخرى يهودية، وفي ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١٨١ (د. ٢) ب ٣٣ صوتًا، مقابل ١٣ صوتًا، وامتناع ١٠ دول، وغياب دولة على قرارا التقسيم[١]، ومن ثم اندلع القتال بين المقاومين العرب والمسلحين الصهاينة في فلسطين، واحتدم الصراع في الربع الأول من عام ١٩٤٨، فعقد مجلس الأمن دورة استثنائية، استمرت من ١٦ إبريل/ نيسان، إلى ١٤ آيار/ مايو ١٩٤٨، وطالب فيها بوقف جميع الأنشطة العسكرية في فلسطين، وفي ٢٣ نيسان/ إبريل ١٩٤٨، أنشأ مجلس الأمن " لجنة الهدنة "، للإشراف على وقف إطلاق النار[٢]، والمساعده في تحقيق الهدنة في فلسطين، وقررت تعيين وسيط مهمته التشجيع على الوصول إلى تسوية سلمية، بالتعاون مع لجنة الهدنة، وطالب مندوب الولايات المتحدة بوضع فلسطين تحت الوصاية، وكان الرئيس الأمريكي، ترومان، يسعى لتهدئة الأمور في فلسطين، لمدة عشرة أيام، من ٥ مايو/ آيار حتى إعلان الدولة الإسرائيلية في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨[٣]. والذي بموجبه وضعت إسرائيل يدها على الأراضي التي خصصت لها، بموجب قرار التقسيم، وعلى الفور تجدد القتال بين العرب، والمنظمات الصهيونية المسلحة، حيث دخلت القوات العربية للدفاع عن فلسطين، في اليوم التالي لإعلان قيام الدولة الصهيونية، ودعا مجلس الأمن، في ٢٩ مايو/ آيار ١٩٤٨، إلى هدنة لمدة أربعة أسابيع، عن طريق هيئة الأمم المتحدة، ثم اشتعل القتال مرةً

(١) خيرى طلعت، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٧، ص٣٣.
(٢) الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٧، ص٧.
(٣) طلعت، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٧، ص٤١.

أخرى، في ٨ يوليو/ تموز ١٩٤٨، وفي ١٥ منه قرر مجلس الأمن وقف إطلاق النار، وفي ذلك الوقت، سيطرت إسرائيل على أجزاء من الأراضي العربية - بموجب قرار التقسيم، وكذلك الجزء الغربي من القدس، وفي مارس/ آذار ١٩٤٩، استولت إسرائيل على أراضٍ أخرى، وفي ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، عقدت الأمم المتحدة دورتها الثالثة، واعتمدت القرار رقم ١٩٤ (د. ٣) [١]، والذي يسمح للاجئين الفلسطينيين، بالعودة إلى ديارهم، والعيش في سلام مع جيرانهم اليهود، وتعويض من يختارون عدم العودة عن ممتلكاتهم، كما دعا القرار إلى جعل مدينة القدس منزوعة السلاح، ودعا إلى تدويلها، وحماية الأماكن المقدسة في فلسطين، وضمان حرية الوصول إليها، كما نص القرار ١٩٤، على إنشاء لجنة توفيق لفلسطين تابعة للأمم المتحدة، ومؤلفة من ثلاثة أعضاء، تتولى مهام وسيط الأمم المتحدة، حسب ما تراه ضروريًا.

حاولت " لجنة التوفيق " حل ثلاث قضايا، وهي حجم الأرض، اللاجئين، وضع مدينة القدس، وخلال مفاوضات مع كلٍ من الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، وإسرائيل في مؤتمر عقد في لوزان، في إبريل/ نيسان عام ١٩٤٩، تم التوصل إلى بروتوكول وقع عليه كل طرف بصورةٍ منفصلةٍ، واتفقوا على استخدام الحدود التي حددها قرار التقسيم كأساس للبحث، إلا أن دورة اللجنة لعام ١٩٤٩، انتهت دون التوصل إلى نتائج، إذ أصرت الدول العربية على عودة اللاجئين، وأصرت إسرائيل على إعطاء أولوية لمسألة الأرض، وفي خطوة لحماية

(١) الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٧، ص٧.

باقي الأراضي الفلسطينية، قام الأردن، في عام ١٩٥٠، بوضع الضفة الغربية، والقدس الشرقية تحت سلطته[١].

رفضت الأمم المتحدة أول طلب لإسرائيل، بالانضمام إليها، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨، بالرغم من تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الطلب، والاتحاد السوفييتي، وأوكرانيا والأرجنتين، وكولومبيا، واعترضت سوريا، فيما امتنعت بريطانيا، فرنسا، الصين، بلجيكا، وكندا، عن التصويت، بحجة عدم وجود حدود للدولة الإسرائيلية[٢]. ثم أعادت إسرائيل الكرة مرةً أخرى، وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة، في ١١ آيار/ مايو ١٩٤٩.

تكَّون " حلف شمال الأطلنطي "، الذي عرف بـ " الناتو "، في ١٤ إبريل/ نيسان ١٩٤٩، وقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وعشر دول أوروبية أخرى، ونصت المادة الخامسة منه على " أن أي هجوم مسلح على أي دولة من دول الحلف يعتبر هجومًا عليها جميعًا "[٣]، والغرض من تكوين هذا الحلف إرهاب الدول العربية التي تفكر في الهجوم على إسرائيل.

**٥- الحركات الصهيونية:**

اعتبر هرتسل، المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية المنظمة، وهو أول من أطلق اصطلاح " أرض إسرائيل "، وكلمة " القومية اليهودية "،

(١) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها**، ١٩٩٧، ص٧.
(٢) يحيى، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢.
(٣) **المصدر نفسه**، ص٦٣.

كما دعا هرتسل إلى المؤتمر الصهيوني الأول، الذي انعقد بسويسرا، في أغسطس/ آب ١٨٩٧ [١]، ومنذ ذلك التاريخ تم إنشاء المؤسسات المالية الصهيونية، التي هدفت إلى شراء الأراضي في فلسطين، وتهجير اليهود إلى أرض فلسطين.

أعدت الدوائر الاستعمارية الفرنسية، في عام ١٧٩٨، خطة لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، في مقابل تقديم اليهود قرضًا لحكومة فرنسا التي كانت تعاني ضائقةً ماليةً، آنذاك، على أن يقوم اليهود بإشعال الفتن، والفوضى في المناطق التي يرتادها الجيش الفرنسي، بقيادة نابليون بونابرت، لتسهيل احتلالها من جانب فرنسا[٢].

مارست الشخصيات اليهودية المقيمة في الاتحاد السوفييتي نفوذها لجعل ستالين يسمح لهم بالذهاب إلى بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والتضامن مع اليهود الموجودين بها، والتصريح بأن الصهيونية فكرة عظيمة، وإن لم تصلح للتطبيق على يهود السوفييت، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤، كتب رئيس اللجنة اليهودية المناوئة للفاشية، أن الشعب اليهودى له الحق في الاستقلال السياسي في فلسطين، وتطوير وطنهم الذي أقاموه، من خلال العمل الشاق على أساس الحكم الذاتي[٣]. كما مارس الصهاينة الأمريكيون ضغطًا سياسيًا على حكومة العمال، في عامي ١٩٤٧و١٩٤٨ لكي تفعل دورها في فلسطين، وذلك

(١) الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٩.
(٢) الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤٧..
(٣) مهنا، السوفييت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

من خلال دعمهم للرئيس الأمريكي ترومان، في حملته الإنتخابية لرئاسة الجمهورية، وحمل بريطانيا على الضغط على العرب في قبول مطالب الصهاينة[١].

في تصريح للزعيم الصهيوني، حاييم وايزمن - أول رئيس لدولة إسرائيل - سنة ١٩٤٨، قال " إن مقاومة الفلسطينيين، ومواقف الحاج أمين الحسيني ضد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، هي التي أخرت تنفيذ البرنامج اليهودي إلى عام ١٩٤٨، بينما كان مقررًا له أن يتحقق في عام ١٩٣٤ " [٢]. كما أن وايزمن مارس ضغوطًا على الرئيس الأمريكي ترومان، لكي يرفض أي قرار يتخذه المسؤولون الأمريكيون الموالون للحركة الصهيونية، ضد إقامة دولة صهيونية في فلسطين. حيث كان ٤٧% من اليهود يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، و١٧% منهم لهم أصوات قوية في الانتخابات الأمريكية[٣]. وهذه القوة السياسية الداخلية لليهود في الولايات المتحدة الأمريكية لا يستهان بها في تحديد اتجاه السياسة الخارجيه الأمريكية، وتوجيه التأييد نحو إقامة الدولة اليهودية، على حساب مصالح العرب وحقوقهم.

أعلن وكيل وزارة المستعمرات اليهودية في فلسطين، في ٢٦ سبتمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، موافقة حكومته على إنهاء الانتداب البريطاني في أسرع وقت. بلغ عدد الفلسطينيين ١٥٦ ألف، عندما قامت

(١) مايكل آدمز وكريستوفر مايهيو، **لا تبشروا، إخفاء حقائق الشرق الأوسط**، القاهرة، كتب مترجمة ٧٢١، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧٨، ص٢١.

(٢) الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٦٣.

(٣) فرد لوسون، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٣.

الدولة الإسرائيلية، وهو ما تبقى منهم في فلسطين، وبلغ عدد اليهود ٦٥٠ ألفًا، بينما القوة الاقتصادية لليهود تفوق القوة الاقتصادية للفلسطينيين، حيث تلقى اليهود مليارات الدولارات من الدول المؤيده للدولة الإسرائيلية [١]، وخاصة الجاليات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولولا مؤازرة هذه الدول العظمى لإسرائيل ومد يد المساعدة لها في جميع المجالات لما كانت إسرائيل ليومنا هذا!

لم يتغير موقف الدول الغربية، بعد الحرب، إلا بزيادة التأييد للحفاظ على أمن الدولة اليهودية الجديدة، وترسيخ قواعدها، واستمرار وجودها وأمنها، وفي ذات الوقت، التصدي لأي طموحاتٍ عربيةٍ في الاستقلال، والحرية، والوحدة العربية لضمان وحماية مصالح هذه الدول الاستعمارية، في المنطقة الحيوية من العالم، والتي تضم معظم الدول العربية، والذي حرصت الدول الغربية الاستعمارية، على بقائها مشتتةً، وممزقة داخليًا، عن طريق إشعال الفتن الداخلية، والخلاف على الحدود، والسعي وراء المصالح الخاصة بكل دولة، والبعد عن أي مشاركة عربية، وعدم الالتفاف حول قضية واحدة، وهذا ما هدفت إليه السياسة الاستعمارية الغربية، حتى يومنا هذا.

* * *

(١) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٧٩، ص ١٥٥.
كما تم الاستعانة بالمراجع الاتيه: -
١ - إبراهيم شكيب، **حرب فلسطين ١٩٤٨رؤية مصرية**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦.
٢ - ميخائيل سليمان (محررًا)، **فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.